المعاني المقصودة هي الغاية فان قلت المحول هو الواضع او غيره قلت
الظاهر انه كل من يصلح لذلك لما يقال في العرف صرف الكلمة لكنه في
التحقيق هو الواضع لانه الذي حول الاصل الى الامثلة وانما قلنا انه
حول الاصل الواحد الى الامثلة اي اشتق الامثلة منه ولم يجعل كل
واحد من الامثلة صيغة موضوعة براسها لان هذا ادخل في البنا
واقرب الى الضبط واختار الاصل الواحد على المصدر ليصح على المذهبين
فان الكوفيين يجعلون المصدر مشتقا من الفعل فالاصل الواحد عندهم
الفعل والعمدة في مسنده لهم ان المصدر يعل باعلال الفعل فهو فرع
الفعل واجيب بانه لا يلزم من فرعيته في الاعلال فرعيته في الاشتقاق
كما ان نحو أعِدُ ونعِدُ وتعِدُ فرع يعِدُ في الاعلال مع انه ليس
بمشتق منه وتاخير الفعل في الاشتقاق عن نفس المصدر لا ينافي
كون اعلال المصدر متاخرا عن اعلال الفعل فتامل واعلم ان
مرادنا بالمصدر هو المصدر المجرد لان المزيد فيه مشتق منه
لموافقته اياه بحروفه ومعناه فان قلت نحن نجد لبعض الامثلة
مشتقا من الفعل كالامر واسم الفاعل والمفعول ونحوها
قلت مرجع الجميع المصدر والكل مشتق منه اما بواسطة او بلا
واسطة ويجوز ان يقال اختار الاصل الواحد ليكون اعم من المصدر
وغيره فليشمل تحويل الاسم الى المثنى والمجموع والمصغر والمنسوب
ونحو ذلك وهذا اقرب فان قلت لم اختير التصريف على الصرف
مع انه بمعناه قلت لان في هذا العلم تصرفات كثيرة فاختير لفظ
يدل على المبالغة والتكثير فهذا اوان ان نرجع الى المقصود فنقول
معلوم ان الكلمات ثلاثة اسم وفعل وحرف ولما كان بحثه في
الفعل وما اشتق منه شرع في بيان تقسيمه الى ما له من الاقسام
فقال **ثم الفعل** بكسر الفا لانه اسم لكلمة مخصوصة واما بالفتح فمصدر

فعل

فعل **اما ثلاثي واما رباعي** لانه لا يخلو من ان تكون حروفه الا
ثلاثة او اربعة فالاول الثلاثي والثاني الرباعي اذ لم يبن منه الخماسي
ولا الثنائي لشهادة التتبع والاستقراء وللمحافظة على الاعتدال
عن التغير لئلا يودي الخماسي الى الثقل والثنائي الى الضعف عن
قبول ما يتطرق اليه من التغيرات ولم يمنع الخماسي في الاسم
لانحطاط رتبة الفعل عن رتبته ولكونه اثقل من الاسم لدلالته على
الحدث والزمان والفاعل لا يقال هذا تقسيم الشيء الى نفسه والى
غيره لان مورد القسمة فعل وكل فعل اما ثلاثي واما رباعي فمورد
القسمة ايضا احدهما وايا ما كان يكون تقسيمه الى الثلاثي
والرباعي تقسيما للشيء الى نفسه والى غيره لانا نقول الفعل الذي
هو مورد القسمة اعم من الثلاثي والرباعي فان المراد به مطلق
الفعل من غير نظر الى كونه على ثلاثة احرف او اربعة وهكذا
جميع التقسيمات **وكل واحد منهما** اي من الثلاثي والرباعي **اما
مجرد او مزيد فيه** لانه اما ان يكون باقيا على حروفه الاصلية
اولا الاول المجرد والثاني المزيد فيه **وكل واحد منهما** اي من
هذه الاربعة **اما سالم او غير سالم** لانه ان خلت اصوله من حروف
العلة والهمزة والتضعيف فسالم والا فغير سالم فصارت الاقسام
ثمانية والامثلة **نصر** وعد **اكرم** اوعد **دحرج**
زلزل **تدحرج** تزلزل **والمعني** في صناعة التصريف
**بالسالم ما سلمت حروفه الاصلية التي تقابل بالفا والعين واللام من
حروف العلة** وهي الواو والالف والياء **والهمزة والتضعيف**

من ح